عمان 43 عاماً من انطلاقة المسيرة التنموية النهضوية الشاملة

تحتفل سلطنة عُمان الشقيقة بالذكرى الـ 43 ليوم انطلاقة نهضتها في الـ33 من يوليو عام 1970م بقيادة السلطان قابوس بن سعيد.

وعلى مدى أكثر من أربعة عقود اتسمت السياسة الخارجية العمانية بالحكمة والعقلانية ومد جسور المحبة والصداقة مع جيرانها العرب والعالم الخارجي.

وشهدت السلطنة نقلة سياسية نوعية في مسيرتها السياسية الشورويةّ بإطلاق مسيرة المجالس البلدية وإصلاح القضاء.

وأجريت آخر انتخابات للمجالس البلدية في 23 ديسمبر 2012م لاختيار 192 عضواً في محافظات السلطنة الإحدى عشرة.

وتسعى الموازنة العامة للدولة لعام 2013م إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لتلبية احتياجات التنمية وبما يتناسب مع الأهداف الكلية المعتمدة في الخطة الخمسية الثامنة (2011 ـ 2015م) ويبلغ حجم الإنفاق الحكومي المعتمد في الموازنة حوالي (12.9) مليار ريال عماني، والإيرادات المقدرة حوالي (11.2) مليار ريال عماني، وحازت الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات جائزة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) كأفضل مؤسسة لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر الموجّه نحو التصدير للعام (2013م).

المناطق الصناعية والاقتصادية :

تساهم المناطق الاقتصادية المتخصصة والصناعية والمناطق الحرة في إنعاش الحركة الاقتصادية وجذب الاستثمارات الخارجية وفتح أسواق التصدير أمام الصناعات التحويلية ، كما تعتبر أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المتمثلة في نقل المعرفة والتقنية وتنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل للمواطنين.

منطقة الدقم الاقتصادية :

دخل ميناء الدقم مرحلته الأولى من عمليات مناولة البضائع والسفن بعد أن تم تدشين العمليات التجارية لتشغيل الرصيف رقم (1) بالمحطة التجارية ،وتوفر منطقة الدقم باتساعها وتنوع الأنشطة فيها فرصة أكبر لصالح عمليات التسويق والاستثمار المحلي والإقليمي والدولي بها حيث إن مخطط المنطقة يتألف من ثماني مناطق وعلى مساحة تصل إلى نحو(1777) كيلومترا مربعاً ، وهو الموقع المتميز الذي يقع على خطوط الملاحة الدولية في المحيط الهندي بين الشرق والغرب ،وهو ما ييسر مختلف الأنشطة التجارية والصناعية ،وعمليات التجارة والترانزيت بين السلطنة ،بل بين منطقة الخليج والعالم من حولها ، وتخطط السلطنة لتنفيذ عدد من المشروعات الصناعية الكبرى بهذه المنطقة واستقطاب استثمارات بنحو (15) مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة ،وقد تم تصميم المنطقة الاقتصاديةٍ الخاصة بالدقم لتحقق نموا متواصلا في عدد فرص العمل التي ستوفرها للمواطنين والتي من المتوقع أن تبلغ (20) ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2020م، وقد بدأ العمل في تطوير المنطقة في منتصف عام 2007م من خلال مشروع ميناء الدقم ،وتتطلع إدارة المنطقة إلى جعلها أحد المراكز التجارية والصناعية والسياحية العالمية.

سكة الحديد :

وتم في يناير 2013م تأسيس شركة وطنية للقطارات تعمل مطوّرا ومنفذا رئيسيا لشبكة سكة القطارات الوطنية بالسلطنة، تكون مملوكة للحكومة بالكامل تقوم بأنشطة أساسية تشمل الإشراف على جميع أعمال التخطيط والتصميم والمناقصات والتشييد والبناء لمشاريع القطارات.

المرأة العمانية :

ويبقى ما تحقق للمرأة العُمانية مصدر فخر لكل العُمانيين ، فقد نالت اهتمام السلطان قابوس بجعل السابع عشر من أكتوبر من كل عام يوماً للمرأة العُمانية ،وأثبتت المرأة العمانية وجودها وكفاءتها في كل مجالات التنمية لتساهم بدورها في دفع حركة التنمية وخدمة وطنها وإعلاء شأنه.

في ذكرى 23 يوليو:

الرئيس المصري: حان الوقت لبناء وطن متصالح مع الماضي

القاهرة/وكالات

أكد المستشار عدلي منصور، رئيس الجمهورية المؤقت، أنه حان الوقت لبناء وطن متصالح مع الماضي، مشددا على ضرورة «إقامة التصالح في قلوبنا حتى نراه في مناحي وطننا».

وقال في كلمته بمناسبة الذكرى الـ61 لثورة 23 يوليو، «بعد ثورتي يناير ويونيو نحتاج لفتح صفحة جديدة بدفتر الوطن، يكون فيها لا كراهية ولا حقد ولا تشويه لمن أعطى ولا تحطيم لمواطن، وحان الوقت لبناء وطن متصالح مع الماضي مع الآخر ومع الذات، ونريد إقامة التصالح في قلوبنا حتى نراه في مناحي وطننا، سنمضي لأجل أهداف الثورة من تحقيق الحرية والكرامة والعدالة».

وأضاف «منصور»، في كلمة للشعب أذاعها «التليفزيون المصري»: «يا شعب مصر العظيم يأتي حديثي في ذكرى ثورة 23 يوليو التي وقعت قبل 61 عامًا، وهي واحدة من أعظم ثورات القرن العشرين».

وأوضح أن «ثورة يوليو كانت امتدادًا لثورات شعبنا على مدار التاريخ كالثورة العربية وثورة 19 وكانت كلها مصابيح تنير في تاريخ مصر».

مضيفًا أن «ثورة 23 يوليو جاءت في موعدها لتدفع بجيل جديد من الوطنيين الشرفاء، وكان للزعيم محمد نجيب دور أساسي في تقديم الثورة لشعبنا وللعالم، وكان صوت الزعيم أنور السادات عندما أذاع الخطاب الأول للثورة هو المبشر الأول للأمة، والجميع يعلم دور الزعيم الكبير جمال عبدالناصر قائد ثورة 23 يوليو، وتجاوز عبدالناصر ورفاقه حدود الدولة إلى رحاب العالم، وسعى إلى العدالة وأسسوا مجموعة عدم الانحياز، ووقعت أخطاء في المرحلة يجب إدانتها، ولكن لا يدفعنا الأمر إلى النيل من ذلك الحدث العظيم».

وأضاف: «واثقون في شرف الأمانة، وتحية لجمال عبدالناصر والرجال العظماء الذين فتحوا باب الحرية والأمل في 23 يوليو».

الشكوك تحوم حول مصير حديقة اسطنبول

اسطنبول:أ.ف.ب

ألغت محكمة تركية أمس تعليق الأشغال في حديقة جيزي في اسطنبول التي أثارت الاحتجاجات ضد الحكومة التي هزت تركيا في (يونيو)، ما اثار الشكوك حول مصير الحديقة.

والغت المحكمة الإدارية الإقليمية بالاستئناف القرار الذي اتخذته المحكمة الإدارية السادسة في اسطنبول في 31 (مايو) بتعليق الأشغال بانتظار حكم على مضمون اجازة المشروع من قبل المجلس الأعلى لحماية الممتلكات الثقافية والطبيعية على ما نقلت وكالة دوغان للأنباء.

غير ان استئناف الأشغال لم يكن مؤكدا بعد قرار المحكمة الإدارية الاولى في اسطنبول في (يونيو) الغاء المخطط التوجيهي للمشروع بحجة عدم استشارة السكان المحليين. وعلق المحامي جان اتالاي من جمعية معارضة لمشروع الحديقة "لن تكون هناك تبعات: فللبناء في هذه المنطقة ينبغي وضع مخطط توجيهي وهذا المخطط الغي. على المستوى القانوني لا يمكن حتى غرس مسمار في حديقة جيزي"، على ما نقل موقع بيانت الإخباري.

في 31/مايو تدخلت الشرطة التركية بعنف لإجلاء مئات الناشطين البيئيين من حديقة جيزي اعتصموا رفضا لاقتلاع أشجارها الـ600 في إطار مشروع لإعادة تشكيل ساحة تقسيم المتاخمة للحديقة.

والمشروع الذي يدافع عنه رئيس الحكومة الإسلامية المحافظة رجب طيب اردوغان رئيس بلدية اسطنبول السابق ينص على إعادة بناء ثكنة عثمانية قديمة وإنفاق باتت شبه منتهية اليوم لتحويل الساحة إلى منطقة مشاة.

وأثار عنف التدخل الأمني غضب الكثير رمن الأتراك وحول حركة الدفاع عن الحديقة الى حملة احتجاجات سياسية واسعة النطاق ضد الحكومة التي تتولى السلطة منذ 2002. وقدرت الشرطة ان حوالي 2,5 ملايين شخص نزلوا الى الشارع في حوالي 80 مدينة طوال ثلاثة أسابيع وطالبوا باستقالة اردوغان واتهموه بالتسلط والسعي إلى "اسلمة" المجتمع التركي.

وأدت الصدامات الى مقتل خمسة وإصابة أكثر من 8000 شخص بحسب نقابة الأطباء. وأعلن اردوغان في 14 (يونيو) أن حكومته ستحترم القرار النهائي للقضاء في هذا الملف.

حدث الساعة

دستور ليبيا

إسكندر المريسي

ان استقراء الحالة السياسية الليبية في الظرف الراهن يتوجب النأي بالجدل الجاري حول تشكيل الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، فإرجاء هذه المسألة بات ضرورياً وفي غاية الأهمية لاعتبارات عدة ابرزها الاحتقانات السياسية التي تشهدها البلاد بعد الاطاحة بالنظام السابق.

وربما يتحول الجدل الدائر بشأن الدستور إلى مضاعفات أخرى إلى جانب الاحتقانات وهو ما يتوجب مراعاة ذلك، خاصة وهناك قوى إقليمية ودولية تريد أن تجعل من الجدل السياسي حول صياغة الدستور الليبي فرصة جديدة للعب بورقة الأقليات والاثنيات العرقية.

وما تحتاجه ليبيا حالياً ليس اجراء عملية دستورية ولكن تنقية الأجواء بالعملية السياسية والنأي بها عن خطوط التبعية وخيوط الارتهان وفي الوقت نفسه ليس من المنطق أن بلداً عربياً كليبيا ذاهب إلى دستور بمعزل كامل عن صياغة اسس ومرتكزات الدولة الوطنية النواة الأساسية ما لم سيتحول الخلاف حول الدستور إلى حالة عدمية لتحقيق مزيد من الخلافات السياسية وتوسيع نطاق حصار القرار الوطني الليبي بشقيه السياسي والاقتصادي.

وتحتاج ليبيا حالياً إلى تطبيع الحياة السياسية وتقطيع أوصال القوى الاقليمية والدولية المهيمنة على القرار الوطني كشرط أساسي يوجب الذهاب الجماعي إلى مشروع وطني جامع، خاصة وقد اثبتت الوقائع والادلة أن المؤتمر الوطني التأسيسي لم يضم كافة مكونات الحراك السياسي ومكونات المجتمع وإنما اقتصر على السياسيين الذين كانوا في الخارج والداخل، وهو ما ينبغي معه إعادة النظر في المؤتمر الوطني على أسس متكاملة تراعي أهمية إيجاد النواة المركزية وتفاعلاً حقيقياً للخريطة السياسية والمتمثلة بإيجاد الدولة الوطنية الحقيقية.

رئيس وزراء ليبيا يحذر من نفاد صبر الدولة في مواجهة المسلحين

االبيضاء/ ليبيا/وكالات

أكد رئيس الحكومة الليبية المؤقتة علي زيدان، الليلة قبل الماضية في مدينة «الزاوية البيضاء» الليبية، أنّ الحكومة حريصة على ألاّ توجّه السلاح إلى الليبيين، مُحذّرا من أنّ ذلك قد لا يتواصل طويلا إذا ما استمرّ إعاقة الدولة وتكوينها.

وقال زيدان، في كلمة بمناسبة الاحتفال بالتوقيع على قانون انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور: إنّ الحكومة حريصة على عدم توجيه سلاحها إلى الليبيين «رغم أنّ هذا الأمر جاء حرصا على هذا الدم وليس تساهلا أو تهاونا أو ضعفا وسنستمر في هذا الأمر ما استطعنا، لكن الأمر قد لا يستمر بهذه الكيفية إذا أصرّ من يريدون إعاقة الدولة وإعاقة تكوينها».

كما أوضح رئيس الحكومة الليبية أنّه منذ تشكيل الحكومة الانتقالية «ونحن من أزمة إلى أزمة ومن محتقن إلى محتقن ولكن بإرادة الجميع سار المركب وبحسن تدبيره»، مبرزا أن «هذا الأمر لم يكن سهلا على الإطلاق واليوم ونحن في هذه اللحظات نتعرّض إلى محك تحيط به مخاطر ومحاذير كثيرة»، مدلّلا على كلامه بأنه «أصبح يسفك الدم الليبي بسهولة بسفه وطيش وعدم التقدير للمسؤولية وببعد عن التعقل وأصبح يتكرّر كلّ يوم».

وفي هذه الصدد، دعا زيدان عموم الليبيين إل الوقوف صفّا واحدا، قائلا «هذا الأمر الجلل يدعونا إلى أن نكون أكثر حرصا على تماسك الصف الوطني وعلى تلاحمه وعلى تضامنه وعلى الإصرار على الوقوف أمام كل من يريد أن يدمّر هذه المسيرة بحسن نيّة أو بسوء نية بجهل أو بمعرفة».

وبالمناسبة ذاتها، دعا المستشار رئيس المجلس الوطني الانتقالي السابق مصطفى عبدالجليل «الليبيين جميعا بجميع طوائفهم ومكوناتهم» إلى «أن يكونوا جسما واحدا مؤكدا أنه بالحوار نستطيع الوصول إلى مستقبل ليبيا وبحرمة دمائنا وحرمة أعراضنا وأموالنا سوف ينجح مستقبلنا لأن هذه الثورة ما نجحت إلا بتلك الأيام الخوالي المميزة».

كما قال عبدالجليل: إن «الليبيين عندما خرجوا لإحقاق الحق ورفع الظلم كان هدفهم هو إرساء هذه المبادئ في ليبيا الحديثة وأن الذين ضحّوا من أجل هذه الثورة بدمائهم وأرواحهم يأملون بأن ترسخ العدالة ويحق الحق وأن يرفع الظلم عن الليبيين نحن وفاء لهم علينا أن نلتزم بذلك».

وعلى الوتيرة ذاتها، أكد زيدان أن الحكومة ستقوم بكل ما في وسعها من أجل توفير المناخ المناسب والإمكانيات المناسبة من أجل أن تنطلق عملية انتخاب لجنة الستين بنجاح ثم الوفاء بدورها في كتابة الدستور حتى تنتهي المرحلة الانتقالية. وقال: «لقد بدأت فعلا بالترتيب لهذا الأمر بالتواصل مع رئيس الهيئة العليا للانتخابات حيث شكلت لجنة وزارية من الوزارات المعنية بهذا الشأن لتتواصل مع الهيئة العليا للانتخابات وتتماسك معها.

ومن جهته، أكد رئيس «المفوضية الوطنية العليا للانتخابات» في ليبيا نوري العبار أنّ المرحلة التي سبقت انتخابات المؤتمر الوطني كانت عسيرة، إلا أنها شهدت نجاحا باهرا بفضل حرص الليبيين جميعا على إنجاحها ودعم المجلس الوطني الانتقالي لإنجاز هذه المرحلة.

واعتبر العبار، في كلمته بمناسبة الاحتفال الذي شهدته قاعة البرلمان بمدينة البيضاء بتوقيع انتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور، أن «هذا اليوم هو فيصل بالنسبة إلى المؤتمر الوطني العام الذي عهد للمفوضية بتولّي إجراء العملية الانتخابية».

وقال: إنّ «ما نتمنّاه على المؤتمر الوطني العام هو الحرص على تذليل كافة الصعاب التي قد تواجه العملية الانتخابية التي نحرص على أن تكون في مدّة قصيرة جدا»، داعيا الحكومة المؤقتة إلى الالتزام بذلك.

وقد أكد رئيس المؤتمر الوطني العام نوري أبوسهمين أنّ فريقا من المؤتمر الوطني العام يعمل في جلسات حوار مع بعض المكونات الليبية التي تحفظت على بعض مواد قانون انتخابات لجنة الستين. وذلك في تلميح إلى الأمازيغ والطوارق والتبو الذي كانوا قد رفضوا قانون الهيئة التأسيسيّة، على أساس أنّه اعتمد منطق الأغلبيّة ولم يأخذ بحقوق الأقليات والمكوّنات الأخرى للمجتمع الليبي. وفي هذا المضمار كان رئيس المجلس الأعلى للأمازيغ نوري الشروي كان قد عبّر عن أشدّ الاستياء من تمرير مشروع قانون الهيئة التأسيسية «دون توافق مع مكوّنات المجتمع من أمازيغ وطوارق وتبو»، معلنا مقاطعة انتخابات لجنة الستين ترشحا وانتخابا بعد استقالة أعضاء الأمازيغ من المؤتمر الوطني العام.

وعرّج رئيس المؤتمر الوطني العام نوري أبوسهمين، وهو أمازيغي، على هذا الموضوع ضمنيّا، معتبرا أن نجاح انتخابات اللجنة التأسيسية مشروط بمشاركة كلّ الليبيين. كما أكّد في هذا السياق «أنه لا مناص من التعديل والتصحيح أو حتى الإلغاء إذا ما تبيّن أن هناك شططا أو خللا». وقال أبوسهيمن: إن الطعن الدستوري القانوني يعدّ ضمانة لاستقامة التشريع وآلية مهمة لحفظ الحقوق والحريات وركيزة عظيمة لحماية المبادئ القانونية التي تقوم عليها الدولة الديمقراطية، مؤكدا الحرص الشديد لأعضاء المؤتمر الوطني العام «على عدم إصدار تشريعات تتضمن مطالب قانونية، سواء تعلق الأمر باختيار الألفاظ الدقيقة أو بالمحتوى والمضمون تنزيها للمشرع من العبث أو الافتئات على حق إنساني أو مبدأ قانوني.

إيران تغازل واشنطن بدعوة مسؤوليها لمراسم تنصيب روحاني

طهران/وكالات

دعت وزارة الخارجية الإيرانية للمرة الأولى ممثلين عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لحضور مراسم تنصيب الرئيس الايراني الجديد حسن روحاني حسب ما ذكرت وكالة أنباء الطلبة الايرانية.

ومنذ انتخاب الرئيس الإيراني الجديد المحسوب على الإصلاحيين، خلفا للمتشدد أحمدي نجاد، وإيران تعدد رسائل التصالح مع الغرب.

غير أن مراقبين يتساءلون عن مدى استعداد إيران لتغيير فعلي في مواقفها وسياساتها، لا سيما في المجال النووي، حتى تنجح في بناء علاقات جديدة مع الغرب.

ويقول هؤلاء: إن تغيير إيران لسياساتها قد يكون أمرا مفروضا تحت ضغط عزلتها الدولية، وأزمتها الاقتصادية بفعل العقوبات المفروضة عليها بسبب عدم شفافية برنامجها النووي.

ومن المقرر أن يؤدي الرئيس المنتخب حسن روحاني الذي فاز في انتخابات الرابع عشر من يونيو الماضي بنسبة تزيد قليلا عن 50% من مجموع أصوات الناخبين، اليمين القانونية في الرابع من شهر أغسطس المقبل.

ويقول المراقبون ان هذا التحرك يمكن أن يكون بمثابة الخطوة الاولى من جانب رجل الدين المعتدل حسن روحاني لتحسين علاقات ايران المتوترة مع الغرب. وكان روحاني قد تحدى في برنامجه الانتخابي السياسات الانعزالية للرئيس المنتهية ولايته محمود أحمدي نجاد .

وذكرت الخارجية الإيرانية أنه تم إرسال دعوات لكافة زعماء العالم. وقال الرئيس الافغاني حامد قرضاي انه سيحضر مراسم تنصيب روحاني.

وكان تقرير لصحيفة «العرب» كشف الأسبوع الماضي، نقلا عن مصادر في فريق الرئيس الإيراني المنتخب حسن روحاني، أن الأخير سيعيد العلاقات المقطوعة مع بريطانيا، بدءا بفتح السفارتين في لندن وطهران، بعد توليه منصب الرئاسة بشكل رسمي في أغسطس المقبل.

وبحسب نفس المصادر فإن المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي هو من أمر بإنهاء التوتر مع لندن في سياق الانفتاح الجديد على الغرب الذي تخطط له إيران بعد توتر شديد تسبب به الرئيس المنتهية ولايته محمود أحمدي نجاد.

وتتبادل لندن وطهران إشارات إيجابية بعد ترحيب لافت من وزير الخارجية البريطاني الأسبق جاك سترو الذي دعا إلى استئناف العلاقات مع إيران. وكان قبل ذلك رحب بفوز روحاني في الانتخابات وتحدث مطولا عن طريقة تفكيره أثناء المحادثات التي كان يخوضها روحاني كبير للمفاوضين الإيرانيين في الملف النووي مع الترويكا الأوروبية؛ بريطانيا وفرنسا وألمانيا. وكان سترو من الموقعين مع روحاني على اتفاقية «سعادت آباد» لتعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة لا تزيد عن 5% العام 2002م مع التروكيا الأوروبية.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات

وزير النقل:

ونوه بجهود السلطة المحلية وهيئة الشؤون البحرية والفريق الفني في عملية تفريغ مادة المازوت وتوفير المعدات اللازمة لمواجهة مشكلة جنوح السفينة وتسرب المازوت منها إلى البحر.

«بناء الدولة » يصوت

وتطرق العتواني إلى البيان الذي صدر يوم أمس الأول عن هيئة الرئاسة موضحا بأن البيان ينحاز إلى الحقيقة التي ينبغي أن يدركها الكل وأنه لا وصاية لأحد على الإسلام وبالتالي ليس من حق أحد أن يكفر هذا أو ذاك مؤكدا بأن بيان الرئاسة يدين التصرفات التي صدرت من تلك الأطراف متمنيا على الفريق أن يتوقف عن التصعيد لأنه لا يخدم الأطراف التي تريد نجاح الحوار باعتبار التصعيد ورقة رابحة لمن يريد تعطيل الحوار .

من جهته قال نائب رئيس المؤتمر ياسين مكاوي إن "من يحاول أن يجرنا إلى مربعات جانبية لإبعادنا عن هدفنا الأساسي والاستمرار في هذا الحوار المفتوح معتبرا البيانات التكفيرية حالة من حالات الاستفزاز التي تحدث في قاعات أخرى".

وأضاف: "علينا أن نتجاوزها لأن هذه أمور تجرنا إلى مربعات ستأتي على الأخضر واليابس طالبا من أعضاء بناء الدولة الهدوء في صياغة البيان الذي سيصدره الفريق لتوضيح لما قاله البعض من عن هذه القاعة".

عقب ذلك فُتح باب النقاش لأعضاء الفريق الذين شددوا على ضرورة عدم التهاون إزاء هذه القضية مؤكدين على ضرورة قيام رئاسة المؤتمر برفع قضية على المعنيين وكذا مخاطبة وزارة الاوقاف بشأن حملة التحريض الحاصلة الآن في المساجد لما يمثل ذلك من خطورة لعدم وعي الشارع وسرعة إنهاء هذه المسألة التي يُراد منها أيضا افتعال معارك جانبية لإلهاء بناء الدولة عن المهمة الحقيقية المنوطة به في الحوار ،مطالبين بضرورة الابتعاد عن الدين لخدمة هدف سياسي ولتحقيق أغراض سياسية .

كما شدد أعضاء الفريق على اتخاذ إجراءات لإسقاط الفتاوى التي صدرت باعتبارها حكم والأخطر منه ذكر الأسماء في إشارة للمستهدفين في الحكم معتبرين ذلك تعبئة وتحريضا ودعوة للقتل باسم الدين كما والحال كذلك اغتيالا للسمعة .

الحكومة تقر

وأوضح المصدر أن التعديلات استوعبت تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات وتحييد السلطة التنفيذية عن كافة أشكال التدخل في مهام وأعمال القضاء، والتي استندت إليها حيثيات الحكم الصادر ببطلان تلك المواد.

واشتملت التعديلات الحكومية المقترحة على قانون السلطة القضائية جميع المواد التي قضت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ببطلانها.

حيث ألغت التعديلات إصدار وزير العدل لقرار تحديد عدد تشكيل قضاة المحكمة العليا وأحالت ذلك إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى بناء على اقتراح رئيس المحكمة.

كما ألغت التشاور مع وزير العدل بشان تشكيل الدوائر في المحكمة العليا ،وكذا إصداره لقرار تشكيل المكتب الفني بالمحكمة العليا، إضافة إلى كثير من الصلاحيات التي كانت قائمة في القانون النافذ لوزير العدل، وأيضا ما كان لرئيس مجلس الوزراء من صلاحيات في تعديل و إضافة بدلات وعلاوات وترقيات ونحوها لأعضاء السلطة القضائية ، والتي إعتبرت بموجب حيثيات حكم البطلان مخالفة للدستور وتدخلا سافراً في أعمال السلطة القضائية من قبل السلطة التنفيذية.

وزير التخطيط

إلى ذلك وقع رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي منصر القعيطي على مذكرة تفاهم مع برنامج دعم الصادرات السعودية يتم بموجبها رفع سقف الائتمان للبنك إلى 35 مليون دولار.

وعقب التوقيع على الاتفاقيتين ومذكرة التفاهم أشاد وزير التخطيط والتعاون الدولي بإسهامات الصندوق السعودي للتنمية في دعم مسارات التنمية والاستقرار في اليمن.

حضر مراسيم التوقيع وكيل أمانة العاصمة لقطاع الاشغال والمشاريع المهندس معين المحاقري ووكيل وزارة التخطيط المساعد لقطاع المشاريع الممولة خارجيا المهندس محمد المسوري ومدير الادارة الفنية للصندوق السعودي للتنمية حسن العطاس، ومدير عام المراسم بوزارة التخطيط والتعاون الدولي سلطان الدبعي ومدير عام برنامج دعم الصادرات السعودية أحمد الغنام، ومدير عام الشؤون القانونية بوزارة التخطيط الدكتور أحمد قلامه.

السفيرة البريطانية :

وتحدث الأمين العام عن الصعوبات التي واجهت وتواجه أعمال المؤتمر لكنه أكد أن هذه التحديات هي من صنعت الجدية وللمؤتمر مشيرا في الوقت ذاته إلى أن هناك تحديات لا يمكن تجاهلها الآن خصوصا مع اقتراب موعد حسم القضايا الأهم.

وقدّمت النائب الأول ملخصاً عن مجريات مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي أكمل مرحلته الثانية للوفد البريطاني مشيرة إلى القرارات الهامة التي خرجت بها الفرق في المرحلة السابقة وتم تضمينها في التقرير النصفي معتبرة أنه إنجاز كبير لليمن واليمنيين.

حضر اللقاء من جانب الأمانة العامة الدكتورة سعاد المراني مدير الدعم الفني والدولي والسيدة هارييت كروس رئيسة دائرة اليمن بمكتب الخارجية البريطانية بلندن والسيد أحمد الخامري المستشار الحكومي المساعد لوكالة التنمية البريطانية.

من جانب ثان التقت السفيرة البريطانية كلا من محمد علي أحمد رئيس فريق القضية الجنوبية ونائبه محمد أبو لحوم، ورئيس فريق بناء الدولة الدكتور محمد مارم وكذلك مقرر لجنة التوفيق حسام الشرجبي وناقشت معهم ماتم خلال المرحلة السابقة والتحديات للمرحلة المقبلة.

وأعربت عن دعم المملكة المتحدة لمؤتمر الحوار مؤكدة استمرار وقوف بلادها إلى جانب المؤتمر ونجاحه.

وتجولت السفيرة والوفد المرافق في بعض قاعات المؤتمر ومرافق الأمانة العامة.

السفيرة الألمانية

وشرحت السفيرة الألمانية طبيعة النظم المالية المتبعة في الفيدرالية الالمانية مستعرضة ما أسمتها جوانب التسوية الافقية بين الولايات الغنية والأقل غنى.

وأوضحت السفيرة الالمانية الكيفية التي يتم من خلالها تشريع القوانين ومدى إلزاميتها للحكومات الفيدرالية، مبينة أن النظام التشريعي يتم من خلال غرفتين هما البرلمان الاتحادي والمجلس الاستشاري الاتحادي الذي يضم ممثلين عن جميع الولايات حيث يتولى البرلمان صياغة القوانين ثم عرضها على المجلس الاستشاري الذي إذا ما أقرها - القوانين - فإنها تكون ملزمة للجميع .

واستمعت السفيرة الالمانية كارولا مولر إلى جملة من الملاحظات والاستفسارات التي تقدم بها أعضاء فريق القضية الجنوبية واجابت عليها .

وكان رئيس فريق القضية الجنوبية محمد علي أحمد قد رحب في مستهل المحاضرة بسعادة السفيرة الألمانية مولر، شاكرا الاهتمام الذي تبديه الحكومة الألمانية تجاه اليمن وحرصها على مساعدتها للخروج من الوضع الاستثنائي الذي تعيشه.